النمو الديموغرافي وتحدي البطالة في الجزائر في آفاق 2040

Demographic Growth and the Unemployment challenge In Algeria in the Horizons Of 2040

ط . د يحي عبد القادر*	كربالي بغداد أستاذ التعليم العالي
مخبر اقتصاد وتسيير المؤسسات	مخبر اقتصاد وتسيير المؤسسات
كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية –	كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية –
جامعة محمد بن احمد وهران 2–الجزائر	جامعة محمد بن احمد وهران 2–الجزائر
Yahiaaek2007@gmail.com	Kourbali.baghdad@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2020/01/12 تاريخ القبول: 2020/12/03

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سوق العمل وظاهرة البطالة بكل إفرازاتها في ظل النمو الديموغرافي والتركيبة العمرية للسكان، في الجزائر التي تواجه تحديات كبيرة في تجسيد جهودها التنموية، ومن أهم هذه التحديات مدى القدرة على استثمار الإمكانات والطاقات البشرية، وخاصة فئة الشباب باعتبارها أداة ومحرك التنمية المستدامة. وبالرغم من تراجع معدل البطالة في الجزائر بفضل اتخاذ عدة تدابير لمكافحة البطالة، فان الملاحظ هو ارتفاعه لدى فئة الشباب خاصة لدى حاملي الشهادات الجامعية، ويعود السبب في ذلك من وجهة نظرنا إلى الحالة الاقتصادية غير المستقرة التي تمر بها الجزائر في ظل تأكيد الدراسات أن عدد سكان الجزائر يتوقع أن يتجاوز عتبة 50مليون نسمة في المتوسط أفاق عام 2045.

الكلمات المفتاحية: البطالة؛ الشباب؛ السكان؛ العمل؛ الجزائر؛

Abstract

This study aims to shedding a light on Algerian labor market analyzing critically certain phenomenal cases like employment, demography, the age structure of habitants; it can be observed that it is of great challenges for Algeria to make its developments efforts for real. Thus, the main challenges that could face with are of investment capabilities level, and human competences, especially youth people. This category is considered as the overall of an unemployment rate has decreased thanks to the implementation of several anti-unemployment measures, it is not , however, the case for the youth category especially for those holding higher degrees. In our view, this is due to the unstable economic situation that Algeria is going through. With studies confirming that the population of Algeria is expected to exceed the threshold of 50 million inhabitants in the year 2045.

Keywords: **U**nemployment**; Y**outh**; P**opulation**; W**ork**; A**lgeria**;**

*المؤلف المرسل: كربالي بغداد، الإيميل: Yahiaaek2007@gmail.com

مقدمة:

أصبحت مشكلة البطالة سمة مميزة لمعظم الاقتصاديات ولو باختلاف أسبابها وتأثيرها من دولة إلى أخرى، تبعا للظرف الاقتصادي والاجتماعي الذي تمر به كل دولة، خاصة الدول النامية مثل الجزائر التي أثبتت بها التوجهات الاقتصادية التي اعتمدت على دور القطاع العام في خلق فرص التوظيف، محدوديتها في استيعاب الأعداد المتزايدة للأيدي العاملة، ولم تعد برامج التوظيف الحكومية قادرة على استيعاب قدر كبير من قوة العمل، وأصبحت الدفعات المتلاحقة للوافدين إلى سوق العمل من العمالة المدربة وغير المدربة، خاصة في ظل النمو السريع للسكان والقوى العاملة، التي لم تستغل بالشكل الايجابي تثقل الجانب الاجتماعي، حيث ينظر إليها في الجزائر كعبء إضافي على سوق التشغيل؛ "إلا أن القوى العاملة البشرية في أي بلد تساهم بشكر كبير في تحقيق النمو الاقتصادي، فهي تعتبر عنصرا مهما من عناصر الإنتاج "[1] (صالحي، 2014 ص120)، حيث حققت عدد من الدول النامية قفزة معتبرة في نموها الاقتصادي باستغلالها إمكاناتها وخاصة البشرية الاستغلال الأمثل و"أصبحت هذه البلدان في الوقت المعاصر نموذجا يحتذي به، إذا ما أرادت البلدان النامية الأخرى تحقيق تنميتها معتمدة في ذلك على الإنسان كمتغير أساسي لذلك، بجعل حجم السكان أو كما يسميه البعض "الهبة الديموغرافية" مشروع تنموي يساعد في القضاء على الفقر والرفع من مستويات الرفاهية للمجتمع"[2] (أوصيف، 2016 ص107)، ويوجد دول كثيرة في العالم تفتقد لمثل هذه الطاقات البشرية الهائلة، وتقدم تسهيلات وتحفيزات لاستقبال اليد العاملة المؤهلة تصل إلى حد المساعدة على التجنيس، لان فئة الشباب خاصة الذين "تحصلوا على شهادات جامعية لهم طموحاتهم وأفكارهم المستقبلية خاصة منها المتعلقة بالتخطيط للمستقبل الوظيفي أو المهني الذي أصبح يمثل هاجس أمام الكثير من الشباب الجامعي"[3] (بوقطف، 2019 ص216).

الانتشار الواضح والكبير لظاهرة البطالة في الجزائر كان متزامنا مع الأزمة الاقتصادية جراء انهيار أسعار المحروقات سنة1986، وتبعاتها الخطيرة خاصة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي وتنفيذ برنامجه ابتداء من سنة 1994، التي أدت بشكل كبير إلى تدهور الظروف المعيشية للأفراد والعائلات خاصة العمال المسرحين، إضافة إلى طالبي العمل لأول مرة، ومعظمهم من الشباب الذي لم يستطع الحصول على فرصة عمل في ظل هذه الظروف، ومع تحسن مدا خيل الخزينة العمومية المعتمدة دائما علي إيرادات الجباية البترولية التي عرفت تطورا كبيرا تزامنا مع

ارتفاع أسعار المحروقات سنة 2002، مما ساعد السلطات على اعتماد برامج تشغيل الشباب المؤقتة مثل جهاز المساعدة على الإدماج المهني الموجه لفئة حاملي الشهادات الجامعية والتكوين المهني (DAIP) ، ومنحة النشاط ذات المنفعة العامة(IAIG) ، إضافة إلى أجهزة دعم استحداث النشاطات الذاتية الموجه للشباب مثل جهاز خلق النشاطات عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)، وجهاز خلق النشاطات عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، حيث حققت الجزائر تقدم ملحوظ في استحداث مناصب الشغل ومحاربة البطالة التي انخفضت من نسبة 30 % سنة 2001 إلى نسبة تتراوح بين 10% و11% للفترة (2009-2014).

رغم أهمية هذه البرامج إلا أنها تقوم أساسا على المساعدات والتضامن مع العاطلين عن العمل، وخاصة الشباب، حيث لم تحقق فرص عمل حقيقية، وتراجع دور هذه الأجهزة مع انهيار أسعار المحروقات منتصف سنة 2014، حيث تراجعت معها نسبة التشغيل في مختلف أجهزة دعم واستحداث مناصب الشغل تبعا لتراجع مداخيل الخزينة العمومية.

إشكالية البحث: كيف يمكن الاستفادة من ارتفاع معدل النمو الديمغرافي اقتصاديا، وماهي انعكاسات هذا الارتفاع على ظاهرة البطالة في الجزائر؟

تم صياغة الفرضية التالية:

-الاستغلال الأمثل للموارد البشرية ينعكس إيجابا على معدل النمو الاقتصادي.

1. مفاهيم حول البطالة

البطالة من أهم التحديات التي واجهت ولا تزال تواجه اقتصاديات دول العالم، لكونها ظاهرة اقتصادية ذات أبعاد تاريخية وجغرافية، بدأ ظهورها بشكل كبير مع التطور الصناعي والاقتصادي، إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية[4] (حدو، 2018 ص450).

1.1 تعريف البطالة:

تعرف البطالة وفق أشكال مختلفة نوضح بعضها فيما يلي:

"عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي"[5] (يسري، 2007-205).

"حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه" (القريشي،، 2007-ص183)[6].

المعهد الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية (.insee.fr) (INSEE)[7] يعرف البطالة كما يلي:

تمثل البطالة جميع الأفراد من 15 سنة فما فوق، من دون منصب عمل ويبحثون عنه، ويشير المعهد إلى أن عملية الإحصاء تبقى عملية قياسية صعبة للغاية.

ومما سبق من تعريفات يمكن أن نستنتج التعريف الآتي للبطالة:

البطالة تعني عدم تمكن الاقتصاد الوطني، من توفير فرص الشغل لمن هم في سن العمل ومستعدين للعمل وفق الأجر السائد، وبالتالي بقاء قوى قادرة على العمل خارج دائرة الإنتاج.

2.1 أنواع البطالة:

نظرا لطبيعة الموضوع الذي يبحث في كيفية الاستفادة من ارتفاع معدل النمو الديمغرافي اقتصاديا، نكتفي بالتطرق إلى بعض أنواع البطالة الموضحة فيما يلي:

1.2.1-البطالة الإجبارية:

هي حالة تعطل الفرد عن العمل رغما عنه، وذلك لعدة أسباب اقتصادية كتراجع الطلب والذي يؤدي في النهاية في كثير من الأحيان إلى التسريح الجماعي للعمال لأسباب اقتصادية، رغم أن هؤلاء العمال راغبين في العمل وفقا للظروف السائدة ووفقا للأجر السائد.

2.2.1-البطالة الدورية:

تعتبر البطالة الدورية بطالة إجبارية لارتباطها بتقلبات النشاط الاقتصادي، حيث "يرتبط هذا النوع من البطالة بالدورة الاقتصادية"[8] (مدني، 1999-ص107)، وتكون " نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب التغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة" (الزواوي، 2004-ص19)[9].

3.2.1-البطالة الهيكلية:

تعد البطالة الهيكلية بطالة إجبارية، وتكون نتيجة تغيرات هيكلية في سوق العمل بسبب انتقال الصناعات للتوطن في أماكن جديدة[10] (قدي، 2000 ص637)، او تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، كالتغير في هيكل الطلب خاصة مع حدوث تغير الاستهلاك الكلي، أو ظهور فنون إنتاجية ابتكاريه تركز على التقنية، مثل "ظهور الإنسان الآلي أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال الذين كانوا في خطوط إنتاج السيارات"[11] (المرسي، 2004- ص12).

4.2.1 البطالة المقنعة[12] (كعيبة، 1997 ص37):

إذا وجد في وحدة إنتاجية أو في منظمة في القطاع العام أو الخاص عدد من العمال والموظفين يفيض عن الحاجة الحقيقية وكان بالإمكان الاستغناء عن جزء منهم، دون أن يطرأ خلل أو نقص في أداء العمل أو مجموع الإنتاج، فان ذلك الجزء يوصف بأنه بطالة مقنعة.

2. أسباب البطالة ونتاجها في الجزائر

1.2 أسباب البطالة:

1.1.2-هيكلية الاقتصاد الوطني:

هيكلية الاقتصاد الوطني المعتمد أساسا على ريع المحروقات جعلته عرضة للهزات الاقتصادية المتكررة، أبرزها الأزمة الاقتصادية جراء انهيار أسعار المحروقات سنة1986، حيث تدهورت وضعية المؤسسات الاقتصادية وانخفضت الاستثمارات العمومية، ونتج عنه نمو ضعيف جدا، مما أدى إلى انهار معدل التوظيف خاصة في القطاع العمومي الذي كان مسيطرا على الحياة الاقتصادية، حيث بلغ عدد المناصب المستحدثة بين "سنتي (1986 و1989) 75.000 منصب بينما كان عدد مناصب الشغل المقدر استحداثها خلال المخطط الخماسي (1985-1989)هو 906.000 منصب عمل"[13](Aouragh, 1996 p96) ، وما زاد الأمور تعقيدا هو دخول البلاد مطلع التسعينيات في أزمة سياسية وأمنية خطيرة، حيث تسببت في إتلاف العديد من المؤسسات الاقتصادية والنزوح الجماعي لسكان الأرياف والمناطق الداخلية والجبلية نحو المدن الكبرى مما زاد من الضغط على هذه المدن،"وازدياد ظاهرة البطالة وفقدان الوظائف وظهور أشكال جديدة من العمل الموازي وبروز ظاهرة التفكك الأسري وانهيار المستوى المعيشي لفئات واسعة من المجتمع"(OUZZIR, 2006 p45) [14]. إضافة لتطبيق سياسة التعديل الهيكلي وتنفيذ برنامجه ابتداء من سنة 1994 والذي كان وفق شروط صندوق النقد الدولي المتمثلة فيما يلي:

- خفض النفقات العمومية وخاصة منها الاجتماعية.
- خفض أو إلغاء الدعم عن أسعار المواد الأساسية الاستهلاكية.
- خفض قيمة الدينار.
- تحرير الأسعار.
- تحرير التجارة الخارجية.
- رفع الدعم عن المؤسسات العمومية وفتح المجال أمام الخوصصة.
- تسريح العمال.

حيث تم تسريح أكثر من 500.000 أجير ما بين سنتي 1994 و1998، وتفاقم مشكل البطالة وانتقلت من 24% سنة 1994 إلى 29% سنة.1997

2.1.2- ضعف العلاقة تكوين عمل:

تبقى إشكالية العلاقة تكوين-عمل مطروحة بقوة في الجزائر، بينما التنمية الاقتصادية والاجتماعية و المنافسة على المستوى الدولي اليوم تتطلب أكثر من أي وقت مضى نوعية الموارد البشرية كعنصر أساسي، ولهذا يبقى الربط بين برامج التكوين واحتياجات سوق الشغل الغاية المنشودة للاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة خاصة البشرية.

الجدول رقم (1): معدلات البطالة حسب التكوين في الجزائر للفترة (2008-2018) (%)

المستوى التعليمي	2008	2012	2013	2014	2015	2018
بطالة بدون تكوين	8.9	9.2	8.1	8.6	11.7	9
بطالة تكوين مهني	15.1	14.4	12.3	12.7	13.4	13.7
بطالة تعليم عالي	19.8	15.2	14.3	16.4	14.1	18.5
معدل عام للبطالة	11.3	11	10.6	11.2	11.7	11.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

3.1.2- ضعف التوجه إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

بفعل انتشار ثقافة التوظف في القطاع العمومي، يرغب معظم البطالين في الحصول على وظيفة في إحدى الإدارات والمؤسسات العمومية وحتى الخاصة، مقابل راتب ثابت دون اللجوء إلى محاولة الاعتماد في خلق مؤسسة، وذلك راجع أساسا إلى:

- ضعف انتشار ثقافة التقاول داخل المجتمع خاصة الشباب.
- التخوف من تحمل المخاطرة في الإعمال الحرة.
- عدم إعطاء القدر الكافي من الاهتمام لتنمية المشروعات الصغيرة، وذلك من خلال خلق بيئة مناسبة.

4.1.2 ضعف إقبال الشباب على العمل المهني:

من بين أسباب البطالة في الجزائر، هي نفور الشباب من العمل في بعض المهن رغم مغادرتهم مقاعد الدراسة مبكرا، فالمفارقة انه رغم البطالة الكبيرة في وسط الشباب نجد أن هناك عجز كبير يعاني منه عالم الشغل في بعض التخصصات خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية والقطاع الزراعي، حيث نجد ان هذه القطاعات تعاني من نقص فادح في اليد العاملة المؤهلة.

2.2 نتائج البطالة:

النتائج الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية للبطالة تبحث في تبعات البطالة، والتي تكون دائما سلبية، كشعور البطال بالحرمان المادي واليأس والاحتقار، والتهميش، كما تعتبر البطالة السبب الرئيسي في انخفاض المستوى المعيشي لفئات من المجتمع، وتزايد من يقعون تحت خط الفقر بين الفئات الاجتماعية، وتشكل السبب الرئيسي لتفشي معظم الآفات الاجتماعية، مثل الانحراف والجريمة، وباقي الشرور كالممارسات لا أخلاقية ومتطرفة كالسرقات، والجرائم، والانحراف الأخلاقي، فالبطالة تهدد الترابط والتماسك الاجتماعي، فليس هناك ما هو أخطر على أي مجتمع من وجود أعداد هائلة من البطالين، فالبطال يشعر بالفراغ، ويريد التعويض عن هذا الفراغ بأي عمل كان، فيتجه في أحسن الحالات إلى الأعمال التجارية أو الاقتصادية غير الرسمية

لتامين أي مدخول، وفي حالات أخرى يمكن أن ينجرف البطال نحو أعمال منحرفة لا يقبلها الفرد والمجتمع وتكون نتائجها وخيمة على البطال نفسه وعلى المجتمع.

-الهجرة بأنواعها:

- هجرة الأدمغة تكون عادة لذوي المستوى العالي جدا والباحثين وهي في الغالب لا تكون لها علاقة كبيرة بالبطالة، ولكن لتحسين الدخل وظروف المعيشة وظروف العمل أو أهداف أخرى كمواصلة البحث العلمي.

- من حيث المهارات، في دراسة حديثة"لمنظمة العمل الدولية ومركز البحث في الإحصاء التطبيقي(CREAD) (2016) ، أكد على زيادة كبيرة في "هجرة الأدمغة" من الجزائر إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE) بنسبة 5 % في عام 1990 ، وارتفع المعدل إلى 16 % في عام 2000 ثم استمر في النمو إلى حوالي 22 % في عام 2010، وتمثل هجرة الأدمغة من بلدان المغرب العربي الثلاثة (المغرب، الجزائر وتونس) حوالي 62 % من حاملي الشهادات الجامعية أو لديهم مستوى بكالوريا + سنتين (2) من التعليم العالي، حيث تتوزع حصة خريجي الجامعات في فرنسا كما يلي، (15.6 % عموما للبلدان الثلاثة المغرب الجزائر وتونس و14.8 % للجزائر)، و54.3 % من حاملي الشهادات المهاجرين تحصلوا على شهاداتهم داخل الجزائر،وبالنسبة للمهاجرين المولودين في الجزائر، يعد التكوين الطبي وشبه الطبي، وكذلك حاملي شهادات ليسانس خاصة في العلوم التجارية وما يعادلها، من بين الخريجين قبل دخول فرنسا، وفي الواقع ممارس أجنبي من أصل خمسة استقروا في فرنسا يأتي من الجزائر " ,CNES) 2016 p26-27)[15].

الهجرة غير القانونية:

هجرة الشباب غالبا ما تكون عن طريق الهجرة غير القانونية، و قد اقتصرت في بدايتها على هجرة الشباب غير المتعلم و ذوو المستوى الدراسي المتدني، أما اليوم فأصبحت تستوعب أعداد كبيرة من الجامعيين الذين يعانون من البطالة.

مما يساعد على الهجرة القانونية وغير القانونية هي الحالة الاجتماعية المتدهورة لفئات كثيرة من العمال نتيجة عدم كفاية الأجر، الأمر الذي يطرح إشكالية العمال الفقراء

- الفقد الاقتصادي للبطالة يظهر فيما يتكبده ويخسره المجتمع من سلع وخدمات كان من الممكن إنتاجها إذا وظفت قوة العمل المتعطلة التوظيف السليم، حيث يختلف الفقد باختلاف نوع البطالة فالفقد الناجم عن البطالة السافرة، هو عبارة عن جزء من قوة العمل الراغبة في أداء العمل وقادرة عليه، ولا تجد الفرصة لذلك، ونظرا لأن فرصة العمل المتاحة لا يمكن لها تغطية الأعداد المتزايدة من السكان القادرين على العمل والتي تدخل سوق العمل سنويا يبقى الفقد الاقتصادي مستمر.

3. النمو الديموغرافي والبطالة في الجزائر

الزيادة الكبيرة في عدد السكان تؤدي بالضرورة إلى فائض في القوة العاملة، ليس متجانسا مع النمو الاقتصادي الحاصل في الجزائر، حيث هذا الأخير لا ينمو بنسبة تسمح بإحداث فرص تشغيل بالنسب المرجوة، واستيعاب الأعداد الهائلة من البطالين إضافة إلى الداخلين الجدد في سوق العمل، فالطابع الاجتماعي للدولة والمتبنى بعد الاستقلال خاصة مع ارتفاع مداخيل الجباية البترولية سنوات السبعينات، ساهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري مما ساعد في الزيادة المتسارعة للسكان في الجزائر، حيث تميزت الفترة من 1970 وحتى1985 بمعدل سكاني مرتفع قدرب2.9 % ، ثم مع بداية الأزمة الاقتصادية للجزائر ابتداء من1986، بدأت هذه النسبة تعرف تراجعا مهما بسبب مجموعة من العوامل أدت إلى خفض نسبة النمو السكاني ونذكر من بينها سياسة تباعد الولادات، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى التعليم بين الآباء والأمهات وأزمة السكن والأزمة الاقتصادية، فوصل معدل النمو السكاني عام1988 إلى 1.42**%** حيث بقي المعدل المنخفض متقاربا أكثر من عشرية من الزمن حيث وصل النمو السكاني إلى 1.48**%** سنة 2000.

عاد معدل النمو السكاني للصعود مجددا إذ بلغ 2.03% سنة 2010 وبلغ معدله إلى 2.15% سنتي 2014 و2015[*] على التوالي"، "رغم انخفاض نسبة الخصوبة إذ انتقلت من 4.4 طفل لكل امرأة سنة 1992 إلى 2.3 سنة 2008 وبقي ثابتا يتراوح بين 2.3 و2.7 طفل لكل امرأة حاليا"[16]، وكانت هذه الزيادة طبيعية بالنظر إلى بعض التحسن في الحالة الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين، خاصة بعد الخروج من الأزمة المتعددة الأبعاد خاصة الأزمة الأمنية والاقتصادية التي استمرت على مدى عشرية التسعينات من القرن العشرين، وتحسن مدا خيل الجباية البترولية والناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة في السوق الدولية، والتي بدأت في منحى تصاعدي ابتداء من سنة 2001 إلى غاية 2008 سنة الأزمة المالية العالمية حيث انخفضت أسعار المحروقات مؤقتا لتعاود أسعار المحروقات في ارتفاع قياسي إلى غاية منتصف سنة 2014 حين عرفت انهيارا غير متوقع امتد إلى غاية أواخر سنة 2018 حين كسبت أسعار المحروقات بعض المكاسب ولكن تبقى دون بلوغها الأسعار التي تضمن التوازن للميزانية في الجزائر.

الجدول(2)– نسبة النمو الطبيعية للسكان والمواليد في الجزائر للفترة (1998–2016)

السنة	المعدل %	المواليد بالنسبة لألف ساكن%
1998	1.37	20.58

* - النسب مأخوذة من الديوان الوطني للإحصاءات من خلال الموقع:
http://www.ons.dz/

2000	1.43	19.36
2001	1.55	20.03
2002	1.53	19.68
2003	1.58	20.36
2004	1.63	20.67
2005	1.69	21.36
2008	2.03	23.62
2014	2.15	25.93
2015	2.15	26.03
2016	//	26.12

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، منشورات الجزائر في أرقام رقم (31.32.33.34.35.47).

التقارير السنوية عن التنمية البشرية الصادرة عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

1.3 نمو السكان في سن التشغيل والبطالة:

انتقل معدل نمو السكان في سن التشغيل، من "**4,2 %** كمعدل سنوي للفترة1980-1986 إلى **2,9 %** للفترة2000-2004، وقد مثلت هذه الفئة على العموم حوالي 67**%**-70 **%** من مجموع السكان، وبلغت النسبة لفئة 18-59 سنة ما يقارب 56.76 % عام 2000، وبلغت نسبتهم 63.07 % عام 2014، وسوف يمثلون **61,63**% عام 2030"[17] (CNES, 2006- p54). ويعني هذا أن الضغط على العمل سوف يستمر في الارتفاع على مدى عد ة عشريات قادمة حيث انتقلت القوة العاملة من" 7.757.000 في 1997 إلى9.493.000 عام 2005 إلى 11.932.000 عام 2015، وبلغ مجموع القوة العاملة 12.463.000 عام 2018 بزيادة 165.000 عن عام 2017 حين بلغ مجموعها 12.298.000 نسمة " أي بزيادة قدرها 1.34%"[*].

عدد "السكان في سن العمل (16-64 سنة) كان يساوي **21,6**مليون فرد في عام 2005 "[18](CNES, 2007 p22) و واصل الارتفاع بوتيرة عالية، إذ بلغ عدد السكان في سن العمل " 24,67 مليون نسمة عام 2014، ووصل إلى" 29.23 مليون نسمة في شهر أفريل عام 2017"[†] ، ومن المتوقع أن يصل إلى**32,6** مليون عام 2040 [19] (CNES, 2006 p22)، و "لان الانتقال الديموغرافي هو حقبة زمنية تطول مدته أو تقصر بحسب الحالات،

* - النسب مأخوذة من الديوان الوطني للإحصاءات من خلال الموقع:
http://www.ons.dz/

† -4 النسب مأخوذة من الديوان الوطني للإحصاءات من خلال الموقع:
http://www.ons.dz/

وتتحول أثناءها المعطيات الديموغرافية لمجموعة سكانية معينة"[20]، يبدأ عدد طالبي العمل في الانخفاض بين عامي " 2040 و2050" مؤكدة بذلك حالة شيخوخة السكان حيث أن السكان فوق 66 سنة كان**1,5**مليون في عام 2005، ومن المتوقع أن يصل العدد **8,7**مليون في عام 2050"[21] إذ آن "تقدير عدد السكان في الجزائر لآفاق عام 2045 وفق ثلاث سيناريوهات رئيسية خلصت نتائجها كلها انه سيتجاوز **50**مليون نسمة في المتوسط لعام 2045، وان الفئة الرئيسية التي ستشهد نمو متزايد هي الفئة العمرية 60سنة فأكثر لتصل إلى حوالي 10.9 مليون مسن عام 2045"[22] (عوفي، 2017 ص 129) إضافة إلى الزيادة في فئة "السكان اقل من 5 سنوات التي بلغت 11.6 % عام 2014، حيث ارتفع عدد المواليد الأحياء من نصف مليون عام 2000 ليتجاوز عتبة مليون مولود حي عام 2014 بفعل التطور الملحوظ في أعداد الزواج الذي انتقل من 177548 زواج عام 2000 إلى 350.000 زواج عام 2008، رغم التأخر الكبير في سن الزواج بالنسبة لفئة الشباب الذكور" إلى ما بعد 29 سنة[23](CNES, 2016 p19-22) .

أي أن التطور السكاني يكشف عن حاجات اجتماعية جديدة لا تتعلق فقط بمواجهة البطالة، وإنما أيضا بمواجهة متطلبات التكفل بفئة الشيخوخة التي تزداد باستمرار والرعاية الصحية والتعليم والسكن وأماكن الترفيه للمواليد الجدد، حيث يطرح هذا الواقع ضرورة وجود إستراتيجية بعيدة المدي لتوفير مناصب شغل لهؤلاء المواليد الذين سوف يصبحون طالبي عمل عند ابعد تقدير بين عامي 2030 و2040.

2.3 الشباب والبطالة:

حسب إحصاءات "عام 1996 فان 84 **%** من البطالين هم من الشباب الذين بلغوا مستوى الثانوي وليس لهم أي تدريب ولم يتجاوزو سن 30سنة، وبلغت نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15و59 سنة حوالي 57 **%** من مجموع السكان عام 1998 مقابل 50.23 **%** عام 1987" .(CNES, 2001 p34)[24]

مع بداية القرن الواحد والعشرين ورثت الجزائر وضعا اقتصاديا جد متدهور نتيجة تبعات الأزمة الاقتصادية المترافقة مع انهيار أسعار المحروقات سنة 1986، وما تبعها من أزمات متعددة تتقدمها أزمة التعديل الهيكلي، والأزمة الأمنية وما صاحبها من تدهور في الجانب الاجتماعي، الأمر الذي اثر سلبا على كل فئات المجتمع، خاصة الشباب الذين بقوا يعانون شبح البطالة، إذ كانت ذروة بطالة الشباب خاصة الفئة العمرية (16-24) سنة أي الداخلين الجدد في سوق العمل بداية الألفية جد مرتفعة، إذ "بلغت سنة 2000 ما تعادل 55 **%** وهي نسبة كبيرة جدا استوجبت تدخل عاجل للتقليل من الآثار السلبية عن هذا الكم الهائل من حجم البطالة، وحاولت السلطات آنذاك استيعاب ما أمكن من اليد العاملة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، إلا أن النتائج لم تكن في مستوى حجم الظاهرة، واستمرت هذه الخاصية إلى أواخر العشرية حيث

"سنة 2009 كانت نسبة البطالين الذين لم يتجاوز سنهم 30 عاما تساوي 73.4**%** ، و 86.7**%** من مجموع البطالين لم يتجاوزو سن 35 سنة، وبلغت نسبة البطالة بين الشباب البالغين بين 16 و 25 سنة 21,5% سنة 2010، وعرفت البطالة في أوساط الشباب تراجع ملحوظ جدا رغم بقاءها مرتفعة مقارنة بمعدل البطالة لدى الفئات الأخرى من المجتمع، حيث تراجعت نسبتها في الفئة (16–24) سنة إلى 29.9 **%** سنة 2015. و24.7 **%** سنة 2016 وهذا راجع إلى برامج التشغيل المؤقت التي أقرتها الدولة لصالح هذه الفئات خاصة برنامج المساعدة على الإدماج المهني (**DAIP**) والذي استوعب اكبر كتلة من البطالين بين سنوات 2010 و2014، و سرعان ما عادت معدلات البطالة إلى الارتفاع من جديد جراء التقليص من حجم هذه البرامج مع بداية الصدمة البترولية في أواخر سنة 2014، حيث عادت معدلات بطالة الشباب للارتفاع من جديد مؤكدة بذلك هشاشة البرامج المتبعة في التشغيل باعتبارها ظرفية وغير ذات جدوى اقتصادية، وتراجعت معدلات التوظيف بداءا من سنة 2014 حتى سنة 2018 حيث من بين 1.462.000 مجموع البطالين سنة 2018 وفق تعريف المكتب الدولي للعمل، حيث قدر معدل البطالة بـ 11.7**%** ويمثل نفس معدل البطالة لسنة 2017، نجد أن بطالة الشباب (16–24) سنة قد قفزت إلى 29.**%** في نفس الفترة، وارتفعت البطالة لدى الشباب والذكور منهم خاصة ارتفعت "بـ0.7 نقطة من 9**%** إلى 9.7**%** بين أفريل وسبتمبر 2018 في حين انخفضت نسبتها لدى الإناث بـ0.5 نقطة لسنة 2014 ،حيث انتقلت من 19.5**%** إلى 19.00**%** لنفس الفترة*.

3.3 بطالة حاملي الشهادات:

رغم أن البطالة في الجزائر تخص فئة كبيرة من غير المتعلمين، فقد ظهرت إلى الواقع خاصية أخرى تتمثل في بطالة المتعلمين خاصة الجامعيين والمثقفين، وهو مخالف لما هو سائد، حيث أن التحصيل العلمي للفرد يجب أن يزيد من فرصه في الحصول على عمل وتحسين معيشته وليس العكس، ولكن أعداد كبيرة من خريجي التعليم العالي يعانون البطالة، وبلغ عدد الجامعيين البطالين حوالي 230.265 سنة 2010 أي ما يمثل نسبة21,5% من مجموع البطالين، وانخفضت البطالة في وسط الجامعيين رغم بقاءها الأعلى مقارنة بباقي مستويات التعليم الأخرى ووصلت إلى 16.1 سنة 2011 و 15.2 سنة 2012 و14.1 سنة 2014، وهذا كله راجع إلى تطبيق برامج التشغيل المؤقت التي أقرتها الدولة لصالح هذه الفئات خاصة برنامج المساعدة على الإدماج المهني (**DAIP**) والذي ساهم في الامتصاص المؤقت لعدد من البطالين بين سنوات 2010 و2014، حيث سرعان ما عادت معدلات البطالة إلى الارتفاع من جديد جراء التقليص من حجم هذه البرامج مع تراجع مداخيل الخزينة في أواخر سنة 2014، في دلالة

واضحة أن هذه البرامج كانت ظرفية موجهة لشراء السلم الاجتماعي، ولم تكن ذات جدوى اقتصادية واجتماعية فعالة*.

الشكل (1): توزيع نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي لسنتي 1987و2018

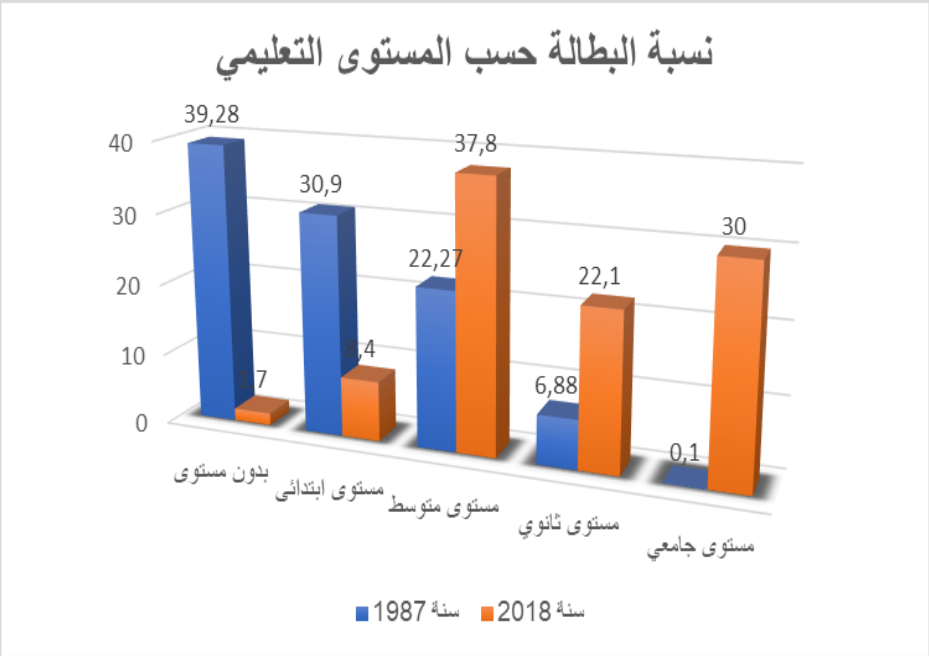

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الشكل (1) نلاحظ التغير الكبير والجذري في معدلات البطالة حسب المستويات التعليمية في ظرف 30 سنة حيث كانت تشمل الفئات اقل تعليما في سنة 1987 بما نسبته 39.28 %، ولم تكن تتجاوز نسبة 7 %من الجامعيين، لتصبح البطالة في صفوف الجامعيين تقارب 29 % سنة 2018.

الخاتمة:

إذا نظرنا إلى أسباب البطالة من جهة أخرى، ووجدنا من بينها النمو السكاني، فإننا يجب أن نتوقف عند هذا السبب بالذات، فلا يعقل أن يعتبر ارتفاع معدل السكان في بلد كالجزائر كتحد وعائق أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما ينظر لنمو السكان في الصين التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 30 ضعفا سكان الجزائر، ينظر إليه كرافد من روافد نمو الاقتصاد، بالرغم من أن التوزيع السكاني في الجزائر لا يغطي إلا مساحة قليلة من البلاد، وبالنظر إلى إمكانيات البلاد وخيراتها، فنجد أن السبب الأساسي في البطالة هيكل الاقتصاد الوطني المبني أساسا على إيرادات المحروقات.

* النسب مأخوذة من الديوان الوطني للإحصاءات من خلال الموقع:
http://www.ons.dz/

تبقى نسب البطالة وسط الشباب الجامعي الأكبر على الإطلاق من بين الفئات الاجتماعية الأخرى، وأصبحت سوق العمل في الجزائر طاردة للعمالة بدلا من أن تكون مستوعبة لها، لان إشكالية العلاقة تكوين–عمل مطروحة بقوة في الجزائر، بينما التنمية الاقتصادية والاجتماعية و المنافسة على المستوى الدولي، تتطلب أكثر من أي وقت مضى نوعية الموارد البشرية كعنصر أساسي في أي برنامج تنمية، فهي خاصة إستراتيجية، حيث قيمة العمل تكون بالضرورة مربوطا بقيمة العنصر البشري.

يبقى الحل الأساسي لواجهة متطلبات النمو الديموغرافي تغيير هيكلية الاقتصاد وتنويعه، بزيادة الاستثمار، والإنتاج، وذلك يكون بتشغيل الأفراد القادرين على العمل في الوقت الحالي، ليشاركوا في الضمان الاجتماعي وبالتالي ضمان منحة التقاعد والحماية الاجتماعية في سن الشيخوخة وصولا إلى الهدف الرئيسي المتمثل في تحفيز الاستثمار في المورد البشري من منطلق التعامل معه على أنه ثروة منتجة لا على انه عبئ اجتماعي أو نفقة مكلفة.

المراجع:

1. محمد صالحي، فضيل عبد الكريم، (2014)، النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، مجلة الباحث العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد17، ص. ص 119–136.
2. أوصيف محمد،(2016)، النمو الديموغرافي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 6، العدد10، ص.ص106–125.
3. محمود بوقطف، نجاة بن مكي، نزيهة شاوش،(2019)، المقاولاتية ودورها في دعم سوق العمل للشباب الجامعي الجزائري –دراسة تحليلية – سوسيو اقتصادية –، مجلة الباحث العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد11، العدد3، ص.ص119–136.
4. حدو محمد، (2018)، دور وأهمية سياسات وبرامج سوق العمل النشيطة والتشغيل في مكافحة البطالة: تجارب دولية رائدة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 7، العدد01، ص.ص447–474.

5عبد الرحمان يسري احمد، (2007)، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، الدار الجامعية.

6مدحت القريشي،(2007)، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر.

7*http/www.insee.fr/fs/methodes/default.asp.page=definitions-chomages.htm, (consulte le 05/11/2019).*

8 – حرفوش مدني، (1999)، الكامل في الاقتصاد ، الجزائر، دار الآفاق.

9 – خالد الزواوي، (2004)، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، الطبعة الأولى، القاهرة، مجموعة النيل العربية.

10 – عبد المجيد قدي، (2000)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

11 – كمال الدين عبد الغني المرسي، (2004)، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة.

12 – ج.د.ن ورسك، ترجمة محمد عزي، محمد سالم كعيبة، (1997)، البطالة مشكلة سياسة اقتصادية، بنغازي ليبيا، منشورات جامعة قار يونس.

13 - *Lhaocine Aouragh (1996), L'économie Algérienne A L'épreuve de la Démographie, Centre Français sur la population et le Développement, France, 1996.*

14 - Saliha OUZZIR (2006) *, La protection sociale face aux défis de la flexibilité et de la précarité de l'emploi, CREAD, N78 2006,.*

15- CNES (2016) *, rapport national sur le développement humain, Algérie 2013-2015, Alger, p 26-27.*

16إبراهيم عطاري، (2018)، اثر بعض العوامل الديموغرافية والاجتماعية على تغير الأسرة في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد10، العدد 4، ص ص139–158.

17- CNES(2006) *, rapport national sur le développement humain, Alger, p54.*

18- CNES(2007) *, rapport national sur le développement humain, Alger, p22.*

19- CNES (2006), , opcit, p22.

20بوهراوة عزالدين، صلاح الدين عمراوي، (2018)، النمو الديموغرافي وتحولاته في الجزائر،مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد10، العدد5، ص.ص 205–214 .

21- CNES (2006), , opcit, p22.

22مصطفى عوفي وصلاح الدين عمراوي، (2017)، آفاق النمو الديموغرافي في الجزائر عام2045، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد10، العدد25، ص.ص 129–154.

23- CNES,(2016) *op-cit, p19-21-22* بتصرف

24 - CNES (2001), projet de rapport national sur le développement humain, Alger, p 34.